تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية

Analyzing the multidimensional poverty in Arab countries

توات عثمان[1]، مسرحد بلال[2]

Touat Othmane[1], Mecerhed Bilel[2]

[1] جامعة الجزائر 3، touat.othmane@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، mecerhed.bilel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020-09-01 تاريخ القبول: 2020-12-21

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تطبيق المنهجية المتبعة في قياس الفقر وفق منظور الفقر متعدد الأبعاد على عينة من الدول العربية ومقارنتها بالمسوحات التقليدية التي سبق اعتمادها في قياس الفقر في هذه الدول وفق منهج الدخل النقدي، مع تقديم تحليل لأوضاع الفقر بأبعاده المختلفة وتوضيح أسبابه. تقدم هذه الورقة بعض المقترحات العملية لإدراجها في سياسات مكافحة الفقر بجميع أبعاده في الدول العربية.

بحسب التحليل المقدم في هذه الدراسة، من الواضح أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في الحد من الفقر. تشير البيانات إلى أن الفقر متعدد الأبعاد أكثر انتشارًا مما يتصور ، وأن عشرات الملايين من الأسر معرضة للوقوع في براثن الفقر، على الرغم من أن الفقر المدقع منخفض نسبيًا في معظم الدول العربية ، إلا أن الفقر منتشر ولا يقتصر على الدول العربية منخفضة الدخل. تتطلب هذه التحديات إيلاء اهتمام خاص للتوصيات المدرجة في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: فقر، فقر متعدد الأبعاد، الفقر في الدول العربية، مؤشرات الفقر.

تصنيف JEL : I32

Abstract:

This research aims to apply the methodology used to measure poverty according to the multi-dimensional poverty perspective on a sample of Arab countries and compare it with the traditional surveys that were previously adopted in measuring poverty in these countries according to the monetary income approach, to provide a technical analysis of the conditions of poverty in its various dimensions while clarifying its causes. This paper puts some practical suggestions for inclusion in anti-poverty policies in all its dimensions in the Arab countries.

According to the analysis presented in this study, it is clear that Arab countries face significant challenges in reducing poverty. Data indicate that multidimensional poverty is more prevalent than imagined, and tens of millions of families are vulnerable to falling into poverty, although extreme poverty is low Relatively in most Arab countries, however, poverty is

[1]**المؤلف المرسل:** مسرحد بلال، bilmec03@gmail.com

widespread and not limited to low-income Arab countries.These challenges require that special attention be paid to the recommendations listed in this research.

Key Words: poverty, multidimensional poverty, poverty in Arab Countries, poverty indicators.

JEL Classification Codes : I32

1. مقدمة:

تمثل ظاهرة الفقر إحدى أهم القضايا التي تسيطر على فكر الاقتصاديين والسياسيين و علماء الاجتماع على حد سواء، كما أنها من أهم الظواهر التي تسعى أي سياسة تنموية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية للقضاء عليها نظراً لتعدد جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتحظى ظاهرة الفقر باهتمام وطني ودولي و عالمي كبير، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أوالحد منه، وذلك من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته.

وإن كان الفقر بصفة عامة مفهوم نسبي ويزخر بالعديد من التعريفات والمنهجيات. ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالميا للفقر ولا لأداة متفق عليها لقياسه، نظرا لأن للفقر أبعاد غير موضوعية لا تقل في صلتها عن الموضوعية.

تقليديا ربط الاقتصاديون بين ظاهرة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، من خلال الربط بين المستوى المتنامي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "per capita income of GDP" والذي يمثل الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية بجانب أهداف أخرى، وبين انخفاض عدد الفقراء في المجتمع. إلا أن الرأي السائد اليوم هو أن الفقر لا يمكن قياسه فقط من الناحية النقدية . وفي الواقع، فالفقر هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفاقم العوز الذي يواجه الفقراء. فالنمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً للتخفيف من وطأة الفقر، وإنما يجب أن يكون هناك توسع يمكنه خلق فرص عمل جديدة وكافية ومستويات دخول لكافة فئات المجتمع تفوق حد الفقر. وعلى الرغم من الصعوبات التي توجد عند ابتكار مقياس عملي للفقر يعكس على نحو دقيق حجم الظاهرة وحتى يمكن تصنيف الأسر والأفراد رسمياً بأنهم في حالة فقر، فإن هناك الكثير من المحاولات في الفكر الاقتصادي والدراسات التجريبية والممارسات التطبيقية للسياسات الاقتصادية لقياس الظاهرة.

ولأن الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية، قامت الدول العربية بإعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية والتنموية التي تساهم في القضاء على الفقر على المستويين الوطني والإقليمي، نذكر منها الإستراتيجية العربية لمكافحة الفقر، والبرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة، والبرنامج العربي لخفض الفقر، والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة" 2030 الأبعاد الاجتماعية"، وغيرها من البرامج الوطنية. في هذا الإطار يستخدم هذا البحث مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد نهجا لتحليل ظاهرة الفقر في مجموعة من الدول العربية، مع الاسترشاد بأحدث البحوث العلمية العالمية.

من هنا تنبع الإشكالية التي يحاول البحث الإجابة عنها في التساؤلات التالية، والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

- ما هو واقع الفقر في الدول العربية وفق مختلف مقاييس الفقر؟ وكيف تبدو وضعية الفقر عند تطبيق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في هذه الدول ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضية التالية:

- لا يمكن أن يعبر وبشكل ملائم قياس الفقر المبني وفق خط مطلق لمستوى الدخل، عن ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة في الدول العربية.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى تطبيق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لتحليل واقع الفقر في بعض الدول العربية مقارنة بمؤشرات الفقر الأخرى، ومن ثم تقديم اقتراحات لإدراجها ضمن السياسات الوطنية والإقليمية المعنية بمحاربة هذه الظاهرة في هذه الدول.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الموضوع الذي يتناوله، والذي يعتبر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، خاصة في الدول العربية في الوقت الراهن، والمتمثل في تزايد مستويات الفقر وانتشاره، ولعل إلقاء الضوء على أفضل طرق قياس هذه الظاهرة سيسمح بوضع تصورات عملية لمكافحة الظاهرة، مع الإشارة لبعض التجارب في بعض الدول العربية.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي مع التحليل، بتطبيق مختلف الأساليب الإحصائية التي تسمح بوصف وتحليل وقياس ظاهرة الفقر في الدول العربية .

هيكل البحث:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء رئيسة، حيث يتناول الجزء الأول منهجيات قياس الفقر وفق المؤشرات النقدية و تقييمها. في حين يتطرق الجزء الثاني إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والمنهجية المعتمدة في احتسابه.

ويناقش الجزء الثالث واقع الفقر في البلدان العربية وفق ما تبرزه مختلف المؤشرات خاصة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

ليختم البحث بخلاصة تقدم توصيات حول أهم الحلول المقترحة لإدراجها ضمن الخطط الوطنية والإقليمية لمكافحة الفقر في هذه الدول.

2. قياس الفقر: هل هناك قصور في المقاربات النقدية؟

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم المعيشية وذلك من خلال عدة طرق بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. ومن أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، و يمثل هذه الأدوات أسلوب خط الفقر. وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم

المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر، ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

1.2 مفهوم خط الفقر

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك أنواع رئيسية من خطوط الفقر هي: [1]

أ. خط الفقر المدقع

يعرف خط الفقر المدقع؛ على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمّن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

ب. خط الفقر المطلق

يعرف خط الفقر المطلق؛ على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

ج. خط الفقر النسبي

يعتبر من الطرق غير المباشرة؛ ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي دخل يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

د. خط الفقر الاجتهادي

ويسمى بخط فقر "ليدين"، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم؛ حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي ؛كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

2.2 مقاييس أسلوب خط الفقر

شاعت بعض مقاييس الفقر وعدم المساواة وفق أسلوب خط الفقر في الأدبيات أكثر بكثير بالمقارنة مع مقاييس أخرى . ومع ذلك، كل المقاييس لديها نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها والتي تكون مستمدة إلى حد كبير من نوعية المتغيرات المختلفة التي يتم استخدامها في وضع هذه المقاييس. ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر: [2]

أ. مؤشر عدد الرؤوس

وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعيا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر . وهذا المؤشر يعبر عن عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر؛ وإذا افترضنا أن حجما معينا من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره)، وأن حجم السكان يعادل (N) ، فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ :

$$H = Q/N$$

وهذا المؤشر يعتبر جيدا لأغراض كثيرة، كما أنه سهل الفهم والشرح، وهو جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. ولكنه من جانب آخر ولأغراض أخرى منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات في الفقراء يعاني نقائص واضحة.

ب . فجوة الفقر

ولتكميل المؤشر السابق، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. وهذا المقياس يحدد كالتالي : لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي ،أي أن الأفقر لديهم (Y1)، ثم الأقل فقرا لديهم (Y2).. . وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقرا والتي لديها Yq، والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقرZ، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي :

$$PG = I. H$$

حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بـ :

$$I = Z - Yq/Z$$

وحيث أن Yq هو متوسط الاستهلاك للفقير.

وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات من أهمها، أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي 50 % من خط الفقر، أو عندما يكون لدى أحدهما 75 % من خط الفقر بينما لدى الثاني 25 % . ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 0,5، وللتغلب على هذه المشكلة تم اقتراح المؤشر الثالث وهو : مؤشر شدة الفقر.

ج. مؤشر شدة الفقر

ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر :0,20 في مثالنا الأول و0,32 في مثالنا الثاني، ونعبر عنه كالتالي: $PS = 1/n\sum(Z- Yi)^2 /Z*100$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت الظاهرة أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

د. معامل "جيني"

المقياس الوحيد المعروف والمستخدم على نطاق واسع لعدم المساواة هو معامل "جيني". ويستند هذا المعامل على منحنى" لورنز"، وهو منحنى تردّدي تراكمي يقارن توزيع متغير معين على سبيل المثال، الدخل، مقابل السكان بهدف إظهار عدم المساواة.

ومعامل "جيني" هو مقياس جيد لعدم المساواة بسبب خصائصه القوية، بما في ذلك:

- إذا تمت مضاعفة جميع المداخيل فإن المؤشر لن يتغير.
- إذا كان حجم السكان في تغير ولكن التوزيع يبقى ثابتا، فإن المؤشر سيبقى دون تغيير.
- إذا كان هناك شخصين في تبادل للدخل فإن المؤشر لن يتغير.
- إذا قام فرد ذو دخل مرتفع بتحويل إلى شخص ذو دخل منخفض فإن المؤشر سينخفض. علاوة على ذلك، فهذا المعامل هو سهل الاستخدام والفهم.

إلا أن معامل" جيني" لديه بعض السلبيات مثل غيره من القياسات .فهو مركب ولكنه ليس بمجموعة فرعية ثابتة. إن اتساق مجموعة فرعية يتطلب، إذا انخفض الفقر في مجموعة فرعية ولم يتغير في أخرى وكلاهما يتوفر على حجم سكان ثابت، أن ينخفض مستوى الفقر العام بالمثل. وتظهر المشكلة مع معامل "جيني" عندما تتداخل نطاقات الدخل لتوزيعات المجموعات الفرعية. وفي هذه الحالة، يمكن لتأثير تغيير توزيعي معين على مجموعة فرعية غير متساوية أن يكون معاكسا لتأثيره على عدم المساواة الشاملة، ويمكن تقسيم معامل "جيني" إلى مصطلح داخل–المجموعة، ومصطلح بين المجموعة ومصطلح التداخل، هذا الأخير هو الذي يمكنه تجاوز تأثير داخل –المجموعة لتوليد تناقضات فرعية.

هـ. منحنى انتشار النمو

يوضح منحنى انتشار النمو انتشار النمو عبر فئات الدخل المختلفة من خلال تقديم أثر النمو على الفقر . ويرسم المنحى معدل النمو في كل شريحة خمسية من نصيب الفرد من الدخل . ويسمح بمقارنة انتشار النمو في الشرائح الأفقر من السكان مع الشرائح الأكثر ثراء أو مع معدل نمو الدخل المتوسط.

و. مؤشر "سين" *

اقترح "سين" (1976) مؤشرا يسعى لدمج الآثار المترتبة على عدد الفقراء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة. وخلافا لغيره من المقاييس التي تم تحليلها أعلاه، فمؤشر "سين" حساس للتوزيع الموجود بين الفقراء ومع ذلك فهو مركب، ولكن ليس بمجموعة فرعية ثابتة لأنه يعتمد على معامل "جيني". ولذلك فهذا المؤشر يمتلك نفس عيوب معامل "جيني".

ر. مؤشر " سين–شروك –ثون"

* نسبة للاقتصادي الهندي الشهير أمارتيا سين ، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (1998) حول جهوده المتميزة في نظرية التنمية.

وضع مؤشر "سين–شروك–ثون" للفقر في الأصل من حيث مقياس الفقر الأساسي ومقياس عدم المساواة . فمقياس فجوة الفقر هو مقياس الفقر الأساسي المستخدم لبناء مؤشر "سين–شروك–ثون"، بالإضافة إلى معامل "جيني" الذي هو مقياس عدم المساواة. ويمكن تقسيم هذا المؤشر إلى عناصره المكونة مثل مؤشر فجوة الفقر وكذلك معامل "جيني". ومع ذلك فإن الرابط بين المؤشر وعناصره التأسيسية ليس بالواضح.

ز.مؤشر "واتس"

اقترح مؤشر "واتس" من قبل واتس(1968) ، وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل. ومؤشر "واتس" هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحول في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء. ومن جانب ذلك، هذا المؤشر تكميلي، وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر.

بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسات الفقر في المجتمع ، إلا أنه بحكم تركيبة المؤشرات المعتمدة فيه، لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من غير الفقراء في المجتمع، ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلا أو خصـــائص الفقراء ،كما أنه وبسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية ، وبسبب الوزن الكبير الذي تنعكس فيه أسعار السلع وتغيراتها (التضـــخم) فإنه محدود الفائدة في المقارنات الزمنية حتى في المجتمع الواحد . ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشـــرات أخرى تحاول سدّ هذه الثغرات، ولتكميل مؤشر خط الفقر.

3. مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد

بالإضافة إلى المقاييس المذكورة أعلاه للفقر وعدم المساواة، فقد بذلت جهود لتطوير أدوات جديدة يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الحرمان البشري. ويهدف هذا القسم إلى تحليل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والذي وضع لتقييم الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع، بما في ذلك تقييم حالة الفقر البشري، حالة التنمية المرتبطة بنوع الجنس، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، الاستقطاب، التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي.

واستخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensionnal Poverty Index) لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية(OPHI) . وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة أوجه الحرمان البشري المتعددة وتداخلها.

ويدرس المؤشر أوجه الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية:(HDI) التعليم. الصحة ومستوى المعيشة المتألف من 10 مؤشرات، ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددو الأبعاد أي يعانون من الحرمان في 33 ٪ من المؤشرات المرجحة. ويمكن أن يوضع المؤشر حسب المنطقة، العرق، وحسب تصنيفات أخرى. لذلك، فإن الانتقال من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد يعد تطورا هاما للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات.

ويتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد وعشر مؤشرات، موضحة في الجدول رقم 1.

بُعد التعليم له مؤشران هما : الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة .أما البعد الصحي فله مؤشران هما: التغذية، ووفيات الأطفال .أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل: توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، والحصول على الحد الأدنى من الأصول. *

الجدول01: أبعاد، مكونات، مؤشرات، عتبات وترجيحات معدل الفقر متعدد الأبعاد

البعد	المكون	مؤشر الحرمان	ترجيح (Pondération)	
التعليم	تمدرس الأطفال	إذا كان أحد أطفال الأسرة في سن التمدرس (6-14 سنة) ولا يتردد على المدرسة.	1/6	1/3
	تمدرس البالغين	إذا لم يوجد أي فرد من الأسرة يصل سنه 15 سنة أو أكثر لم يتمم خمس سنوات من التمدرس.	1/6	
الصحة	التغذية	إذا كانت الأسرة في حالة عجز عن تحقيق إحدى احتياجاته الغذائية الأساسية	1/6	1/3
	وفيات الأطفال	إذا توفي بالأسرة طفل يقل سنه عن 12 شهرا.	1/6	
ظروف العيش	الماء الصالح للشرب	إذا كانت الأسرة لا تصل إلى الماء الصالح الشرب في أقل من 30 دقيقة من المشي انطلاقا من مكان إقامتها.	1/18	1/3
	الكهرباء	إذا كانت الأسرة لا تتوفر على الكهرباء.	1/18	
	المرافق الصحية	إذا كانت الأسرة لا تتوفر على مرحاض خاص أو طريقة صحية لتصريف المياه.	1/18	
	تغطية الأرضية	إذا كانت أرضية المسكن رديئة ، أو مكونة من الرمل أو التراب.	1/18	
	طريقة الطبخ	إذا كانت الأسرة تستعمل الخشب في الطبخ أو الفحم أو السماد.	1/18	
	حيازة أصول	الأسرة لا تتوفر على سيارة، ولا جرار ولا شاحنة ولا تتوفر على الأقل على اثنين من الخدمات التالية: هاتف، تلفزة، راديو، دراجة نارية دراجة عادية وثلاجة.	1/18	

المصدر: المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي و الدينامية، الرباط.2014، ص: 3.

* لمراعاة الأوضاع الخاصة بالبلدان العربية قامت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة و بالتعاون مع جامعة الدول العربية بإضافة مؤشرين اثنين لدليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، عند إعداد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي الخاص بالدول العربية. سيتم التطرق بالتفصيل لهذه النقطة في العنصر القادم.

ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدان فاصلان لتحديد مستوى الحرمان، يعكس أولهما مستوى أعلى من الحرمان وهو الذي ينطوي عليه الفقر المدقع، أما الحد الآخر، فيعكس مستوى أقل حدة من الحرمان وهو الذي ينطوي عليه الفقر. ودوره أن يقيس الفقر متضمنا الفقر المدقع. وبينما تتباين حدود الفصل عادة بين مؤشرات الفقر المدقع والفقر، فهي تبقى على حالها في حالة الدرجة الإجمالية لتحديد الأسر ذات الوضعية المعيشية الفقيرة. وتُصنف الأسرة كأسرة فقيرةٍ فقرا مدقعا أو كأسرةٍ فقيرة إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي تعانيه(مجموع أوزان المؤشرات العشرة أكثر من 33.3 في المائة من أقصى حالة حرمان ممكنة) .

والسؤال الحاسم بعد ذلك هو عن عدد المؤشرات التي يتعين على الأسرة أن تعاني الحرمان فيها حتى يسوغ اعتبارها فقيرة أو فقيرة فقرا مدقعا . وعلى غرار المقاييس المتعلقة بالفقر النقدي، يمكن تحديد العديد من حدود الفصل بحيث تعكس مستويات مختلفة من الفقر المدقع والفقر . وقد تقرر أن حد الفصل في الفقر المتعدد الأبعاد هو عندما يبلغ مجموع أوزان مؤشرات الحرمان 33.3في المائة أو أكثر، ما يعني أنه سينظر للأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ 33.3 في المائة على أنها تعاني فقرا متعدد الأبعاد . وعندما تبلغ النسبة ما بين 20 و 33.3 في المائة، تعتبر الأسرة عرضة للفقر . وعندما تبلغ القيمة 50 في المائة أو أكثر، تعتبر الأسرة في حالة فقر مدقع.

والمرحلة الأخيرة من إنشاء دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي تجميع المعلومات في مقياس واحد على مستوى الدولة أو مجموعة دول أو الإقليم ككل. وأكثر المقاييس استخداما في مراجع التنمية هو نسبة الأشخاص الفقراء إلى إجمالي عدد السكان (H). وتحتسب شدة الفقر (A) أيضا من خلال اتباع طريقة " ألكير فوستر AF" ، وهي تكافئ متوسط الحرمان المرجح الذي يعانيه الفقراء ، وبضرب A في H نحصل على دليل الفقر المتعدد الأبعاد (MPI = H×A) .

وقد روعيت مجموعة من الأهداف أثناء وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، بحيث يكون كل من الدليل والمنهجية أداتين مفيدتين في المقارنة بين البلدان على المستوى الدولي و الإقليمي والوطني وللمناطق داخل الدولة، ما يؤدي بدوره إلى إسهام هذه المؤشرات في توجيه الاستهداف الجغرافي داخل البلدان وفيما بينها.

ويتيح هذا التحليل لصانعي السياسات والمنظمات الدولية رصد أوجه عدم المساواة المكانية ومعالجتها من أجل الحد من الفقر المتعدد الأبعاد، ويمكن أن يساعد الحكومات والهيئات الدولية على تقييم سياساتها لاسيما من حيث مدى قدرتها على الوصول إلى الفقراء عموما، والفئات الأشد حرمانا على وجه الخصوص. ولذلك، من المأمول أن يشجع دليل الفقر المتعدد الأبعاد وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة على تطوير مقاييس وطنية تصمم وفق حاجة كل دولة على حدى، وتقاس مع المقاييس النقدية للفقر.

ومن حيث المزايا، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) يساهم في تقييم الفقر، إلا أنه لا يوضح العوز الذي تعاني منه الأسر. ولذلك، يهدف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) إلى تعديل هذه المشكلة عن طريق تحديد الحرمان على مستوى الأسرة عبر نفس الأبعاد الثلاثة، مثل معايير التعليم والصحة والمعيشة، ومع ذلك فإن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد عبارة عن متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء وهو غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء .

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة قد حظيا بقبول واسع خلال وقت قصير، ويُستخدمان كمقياسين مكمّلين لمقاييس الفقر النقدي في عدد من البلدان. ومع ذلك ينبغي اقتران التطرق

إلى مزاياهما بالحديث عن حدود استخدامهما، وسلبيتهما الرئيسية هي أنهما لا يعالجان كافة صور الحرمان النوعي والكمي .فهناك أبعاد نوعية مهمة للحرمان تبرز على مستوى المجتمع ولا يعبر عنها في إطار دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، مثل انعدام الأمن والعنف والإجرام والتدهور البيئي وسوء نوعية التعليم، وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة وما يلحق بذلك.

4. تحليل النتائج : الفقر في الدول العربية، ما الذي يبينه مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد؟

هذا الجزء من البحث يحلل حالة الفقر في البلدان العربية على أساس البيانات المتاحة. وللقيام بذلك، تم استخدام طريقتي قياس الفقر اللتان نوقشتا سابقا: فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد.

1.4 مؤشرات الفقر في الدول العربية وفق أسلوب خط الفقر

تتراوح نسبة الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة، بين 48.6 في المائة في اليمن و 4.8 في المائة في المغرب. وإذ ترتبط نسب الفقر بمستوى التنمية في كل دولة بدلالة متوسط دخل الفرد، إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع نسب الفقر في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي تعيشها، كما في فلسطين من جرّاء وقع الاحتلال، وفي اليمن نتيجة للأوضاع الداخلية. في حين لم تتوفر بيانات حديثة في الدول المتأثرة بمثل تلك الظروف، إلا أن الواقع الملموس في عدد من الدول العربية يشير إلى زيادة معدلات الفقر ووصولها إلى أكثر من نصف السكان لاسيما في كل من سورية واليمن، نتيجة للأوضاع الداخلية في هذه البلدان وما يتبع ذلك من تحديات في الظروف المعيشية، الشكل رقم 1.

الشكل 01: نسبة فقر الدخل وفق خط الفقر الوطني في الدول العربية وفق أحدث بيانات متاحة

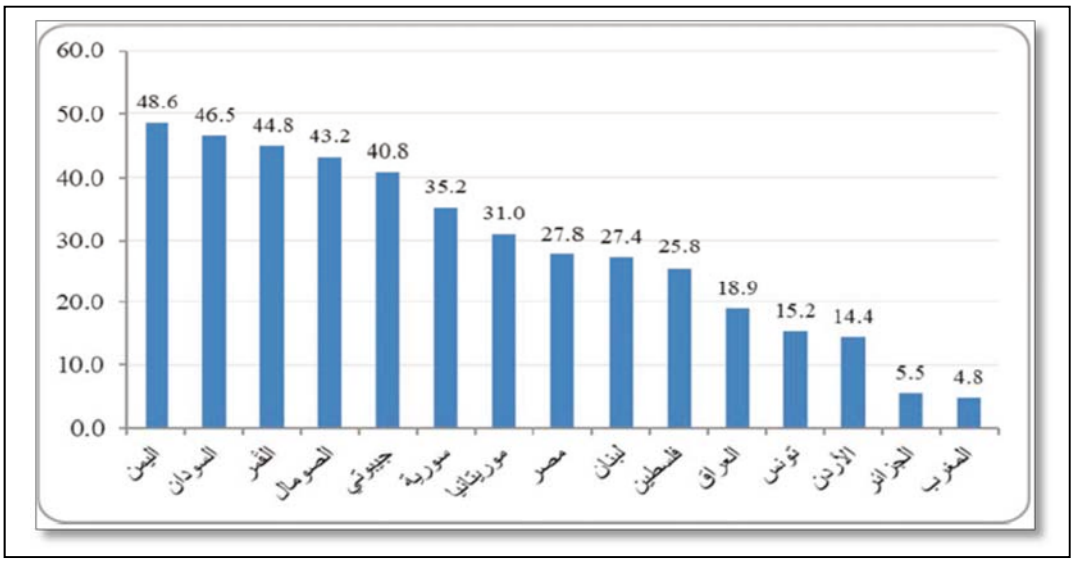

المصدر: جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، أبوظبي، 2019. ص: 33.

يرزح أكثر من ثلث السكان تحت براثن الفقر في ما لا يقل عن ست دول عربية وهي اليمن والسودان والقمر والصومال وجيبوتي وسورية، بينما تتراوح نسبة الفقر بين الربع والثلث في أربع دول عربية، وتقل عن تلك المستويات في بقية الدول المتوفر عنها بيانات، وقد سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب فقر تقل عن 10 في المائة.

وبحلول عام 2010، بلغت عتبة الفقر المدقع في المنطقة 4.1 في المائة بعد أن كانت 5.5 في عام 1990 ، وهذا بفضل التقدم الذي أحرزته العديد من الدول العربية بفضل تعهداتها في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت أفضل النتائج المحققة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر.[5] لكن هذا الاتجاه سرعان ما بدأ في التراجع، حيث تشير آخر البيانات والتقديرات العائدة إلى عام 2012 إلى أن الفقر المدقع قد تجاوز المستوى الذي كان عليه في عام1990، إذ تشير التقديرات إلى 7.4 في المائة مثلما هو مبين في الشكل 2.

الشكل 02: نسبة الفقر المدقع في الدول العربية (نسبة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا)

مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم وفق بيانات: 1990، 2010، 2012.

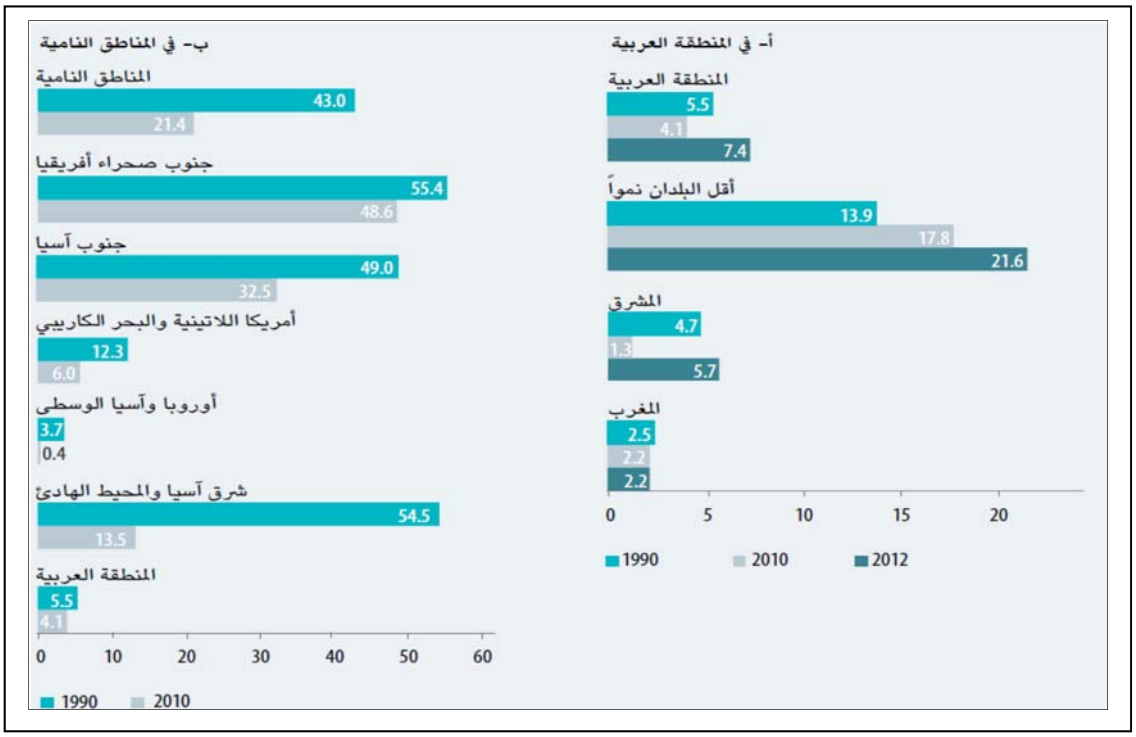

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، بيروت. 2016.ص: 3.

يظهر الشكل أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة العربية هي أقل من النسب المسجلة في مناطق نامية أخرى وباستثناء أوروبا وشرق آسيا، سجلت المنطقة العربية أدنى نسبة للفقر المدقع في عامي 1990 و 2010 ، أما في تخفيض نسبة الفقر المدقع، فسجلت المنطقة العربية أقل قدر من التقدم بين عامي 1990 و 2010 ، مقارنة بما سجلته المناطق النامية الأخرى، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء.

وبلغ الفقر المدقع أعلى معدل في أقل البلدان نمواً؛ حيث وصل إلى 21.6 في المائة في عام 2012، بعد أن سجل 13.9 في المائة في عام، 1990 ويبدو أن التراجع لم يكن حكرا على الدول الأقل نموا، بل تعداه إلى تلك الدول التي حققت نتائج متقدمة قبل سنة 2010، خاصة سوريا واليمن ومصر.

في سوريا، تسبب النزاع الذي اندلع سنة 2010 بإهدار عقود كاملة من التقدّم، حيث انخفض الفقر المدقع في هذا البلد من 7.9 في المائة في عام1997 إلى 0.3 في المائة في عام 2007 ونتيجة للنزاع الجاري، تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر المدقع عاد وارتفع إلى 7.2 في المائة في الفترة من 2012 إلى2013 .

من بين التطورات اللافتة أيضا، ارتفاع نسبة الفقر وفق مؤشر خط الفقر الوطني في مصر من حوالي 16.7 في المائة عام 2000 إلى حوالي 27.8 في المائة في عام 2016 ، نتيجة لتباطؤ وتيرة النمو الداعم للتشغيل وبما يعكس كذلك أثر بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرى تنفيذها خلال السنوات السابقة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وهو ما استلزم مؤخراً سعي الحكومة الحثيث إلى دعم شبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات الاقتصادية على هذه الطبقات.[6]

يمكن القول أن هناك عوامل عدة ساهمت في ارتفاع نسب الفقر في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي تعيشها، كما في فلسطين من جرّاء وقع الاحتلال، وفي اليمن وليبيا والعراق نتيجة للأوضاع الداخلية. يضاف إلى ذلك ضعف النمو الشامل في عدد كبير من الدول العربية نتيجة تراجع ارتفاع أسعار النفط وضعف انتعاش الاقتصاد العالمي وانعكاس ذلك على البرامج التنموية والبرامج الاجتماعية في عدد من هذه الدول، حتى على تراجع قيمة تحويلات العاملين من الدول العربية الغنية إلى الدول الفقيرة؛ حيث تعتمد العديد من الأسر على العاملين وتحويلاتهم في هذه الدول.

من ناحية أخرى، يأخذ الفقر في معظم الدول العربية طابعا ريفيا؛ حيث تزيد نسبة الفقراء في الريف في بعض الدول مثل موريتانيا لتشكل نحو ثلاثة أرباع العدد الإجمالي للفقراء. كما تتّسم معدّلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية في الريف بالارتفاع بالمقارنة مع نسب الفقر في المدن. الشكل 3.

الشكل 03: نسبة الفقر وفق خط الفقر في الريف والمدن في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة)

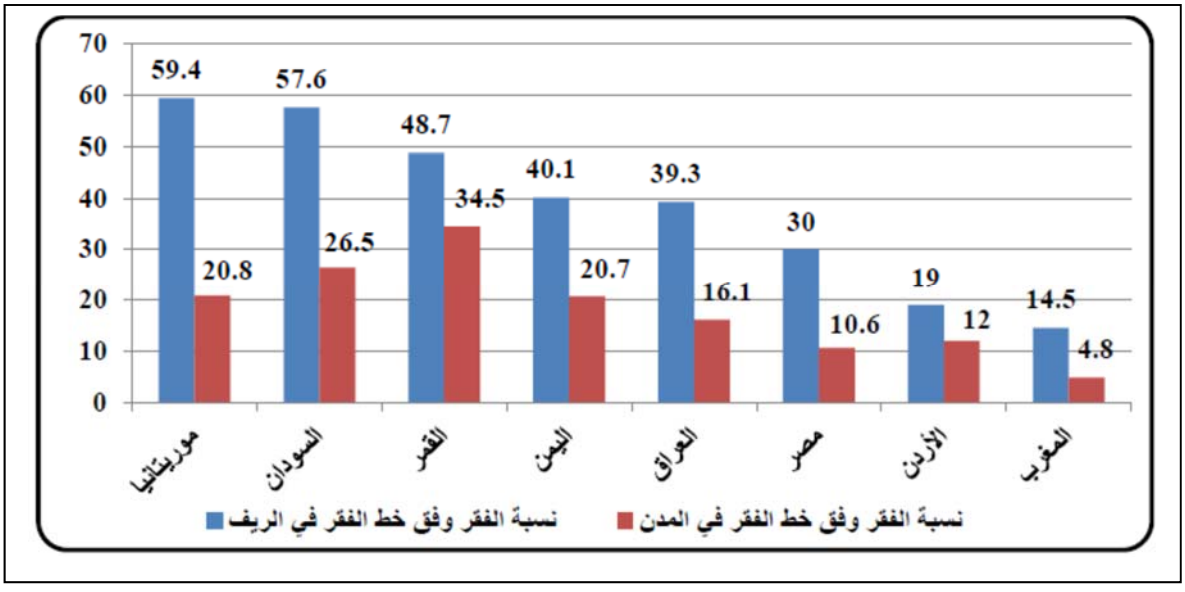

المصدر: جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبوظبي، 2018. ص: 33.

في اتجاه مغاير ما يتعلق بتطوّر نسبة الفقر وحسب أحدث بيانات متوافرة، فإن بعض الدول العربية نجحت في خفض معدلات الفقر بدرجات متفاوتة منذ بداية الألفية الثالثة، حيث انخفضت معدلات الفقر في كل من المغرب من 15.3 في المائة عام 2000 إلى حوالي 4.8 في المائة عام 2014 ، وفي تونس من 25.4 في المائة عام 2000 إلى 15.2 في المائة عام 2015 نتيجة للجهود المبذولة في تنفيذ برامج لتخفيف الفقر، من خلال استهداف الفقراء بشكل أفضل في تقديم الدعم والتحويلات الاجتماعية ودعم شبكات الأمان والحماية الاجتماعية. [7]

تبيّن مؤشرات فقر الدخل السابقة، وفق البيانات المتاحة في الدول العربية، التباين الواضح في مستويات الفقر في الدول العربية ومع المناطق الأخرى، وإن كانت تظهر أن الدول العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً خاصة إذا ما قورنت بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا، إلا أن ما حصل من تطورات سياسية واقتصادية في بعض الدول العربية خلال عام 2011 أثار بعض المخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض هذه الدول كان هشا، ويشير إلى أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة.

2.4 حالة الفقر في الدول العربية وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد

إن مؤشرات الفقر المذكورة تعبر فقط عن فقر الدخل، وهو يمثل مكوناً واحدًا من بين مكونات الفقر، في حين أن الفقر البشري يضم أبعادًا أخرى بالإضافة إلى الدخل مثل التعليم والصحة والمستوى المعيشي والحريات . وتشير بعض المؤشرات المتاحة إلى وجود أشكال عديدة من الحرمان والتهميش مثل سوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، يعاني منها السكان في الدول العربية التي تنخفض فيها مستويات فقر الدخل.

كما سبقت الإشارة إليه، قدم برنامج الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. والذي يتضمن عناصر غير مرتبطة بالدخل و يأخذ بعين الاعتبار أوجه متعددة للحرمان البشري من حيث الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ويبين الشكل 4، مستوى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة للدول العربية التي توافرت حولها بيانات في ذلك التقرير.

الشكل 04: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000–20008

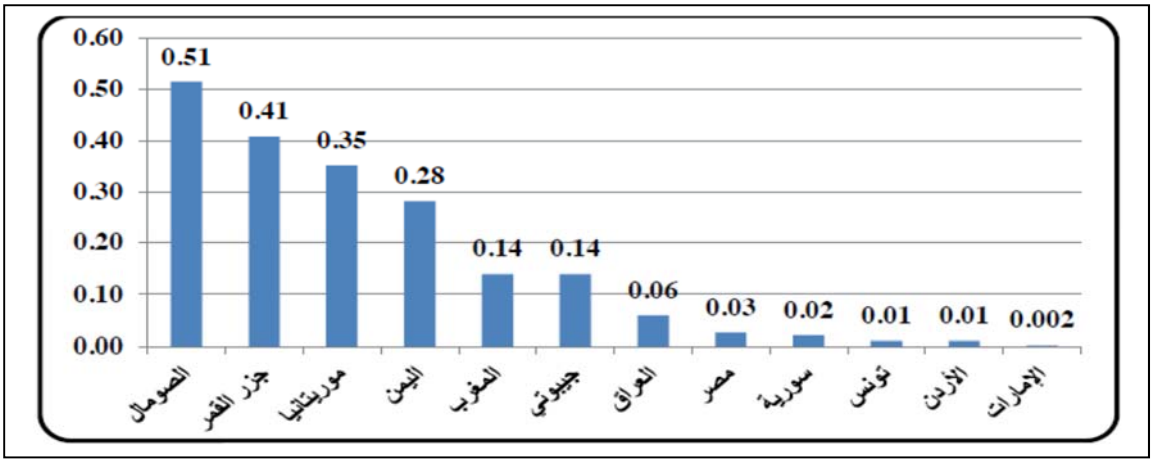

المصدر: جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبوظبي، 2013. ص: 32.

ووفقاً لهذا المؤشر تسند لكل فرد علامة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة، الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم يتمّ جمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحدّ الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد . وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس.

يتبين من خلال مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، أن مؤشرات الفقر في الدول العربية متباينة نسبيا بين هذه الدول . ورغم وجود ارتباط إحصائي معنوي بين نسب فقر الدخل ومستويات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، إلا أن ترتيب الدول العربية يختلف حسب المؤشرين نظراً لاختلاف طبيعة المتغيرات المتضمنة في كل منهما.

وكما بينت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها عدد من الدول العربية منذ عام 2011، وفي ظل التحرك العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق أجندة الأمم المتحدة 2030، بأهدافها السبعة عشر هدفا ومقاصدها المائة والتسعة والستين، خطوة طموحة ترمي إلى القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030. وانبرت الدول العربية منذ بدء المشاورات الدولية لهذه الخطة لوضع تصوراتها والنظر في الخطط الوطنية والإقليمية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. وتمحورت أولويات الدول العربية في القضاء على الفقر بمختلف أبعاده كشرط رئيسي ينبغي تحقيقه لتنفيذ خطة 2030 . حيث بادرت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء، ومن خلال أجهزتها المتخصصة، إلى وضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة مع التركيز على الفقر المتعدد الأبعاد. *

وعلى ضوء هذه التطورات، يبين الشكل 6، أحدث البيانات حول الفقر المتعدد الأبعاد في عينة من الدول العربية، ويظهر المؤشر مساهمة كل من الأبعاد الثلاثة. كما يظهر المؤشر أن الفقر المتعدد الأبعاد يتراوح بين 0.5 في الصومال و 0.004 في الأردن. في اتجاه مشابه لمؤشر خط الفقر يظهر الدليل أن الدول الواقعة في حالة فقر مدقع وفق خط فقر الدخل تحتل أيضا مراتب متدنية في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مثل الصومال وموريتانيا وجيبوتي (الدول الأقل نموا). بينما لا ينطبق نفس الاستنتاج في حالة بقية الدول وهي دول مصنفة ذات الدخل المتوسط مثل الأردن والمغرب. حيث أظهر مؤشر خط الفقر (الشكل 1) تبوأ المغرب

* في تقرير صدر خلال شهر سبتمبر 2017 ، في إطار مبادرة المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومنظمة الأمم المتحدة للأمومة و الطفولة و جامعة أكسفورد، تم اعتماد منهجية مماثلة لاحتساب دليل للفقر متعدد الأبعاد لعشر دول عربية شملها التقرير وهي الأردن، وتونس، والجزائر، والق مر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا واليمن، بالإضافة إلى فلسطين فيما يتعلق بتحليل فقر الأطفال، باستخدام نفس الأبعاد المدرجة في دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي.

ولمراعاة الأوضاع الخاصة بالبلدان العربية، يختلف هذا التقرير عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، و ذلك بإضافة مؤشرين آخرين هما" الازدحام" و"تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بالإضافة إلى الحمل المبكر."

و من الجدير بالذكر أن الأسس المنطقية لاختيار هذه المؤشرات ليست موضع شك، لاسيما من المنظور الحقوقي، إلا أنه ينبغي فهم صلتها بالبلدان العربية على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .ففي ضوء ارتفاع أسعار العقارات والبيوت في بعض البلدان والنمو السكاني السريع في جميع أنحاء المنطقة، من المهم إيلاء مؤشر الاكتظاظ العناية المناسبة، ولكن مع التشديد على أن الاكتظاظ يتباين على نحو كبير بين البلدان. أما الحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فلهما أثر بالغ على حياة عدد كبير من النساء في المنطقة العربية، وما يزيد من أهمية رصد الحمل المبكر هو أن ثاني أكبر سبب للوفيات للإناث في الفئة العمرية بين 15 و 19 سنة هو مضاعفات الولادة، ولا ينحصر خطر الحمل المبكر بحياة الأم، بل يشكل خطر ا على حياة الطفل أيضا.

أنظر: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا و جامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت. 2017.: 10-11.

أفضل النتائج في الدول العربية من حيث انخفاض نسبة الفقر، في حين يسجل مستويات عليا من الفقر المتعدد الأبعاد وفق هذا المؤشر على عكس الأردن (أين يظهر فرق يفوق 10 نقاط مؤوية وفق مؤشر خط الفقر).

الشكل 05: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية وفق أحدث البيانات (إلى غاية 2016)

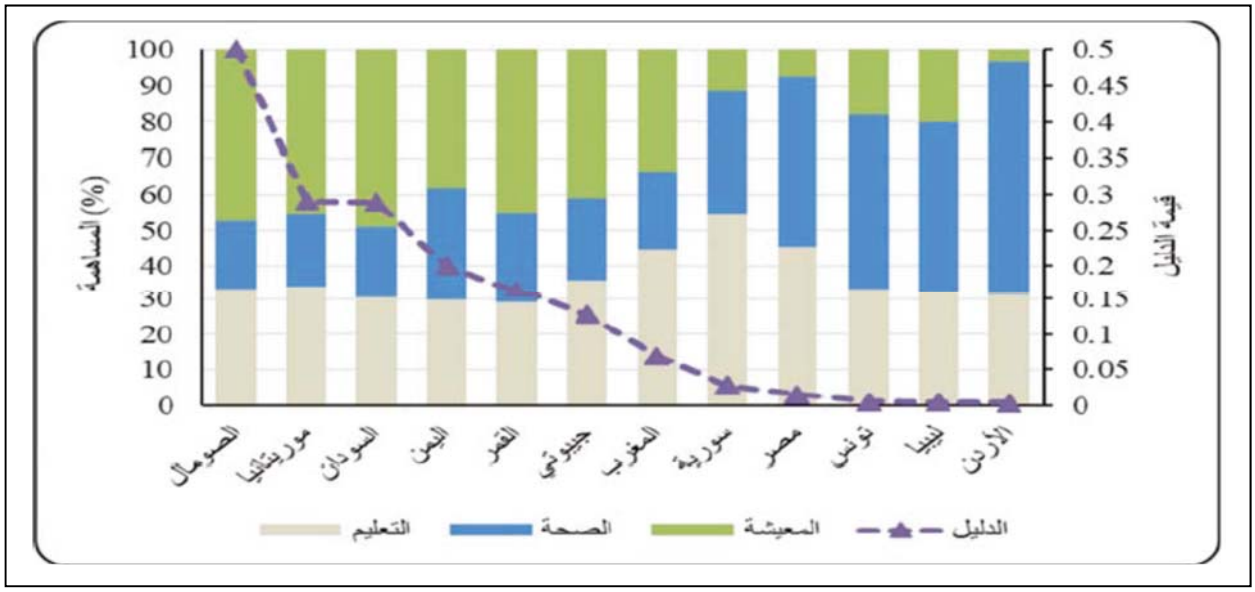

المصدر: جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

يظهر المؤشر الأهمية النسبية للمستوى المعيشي لوصف حالة الفقر المتعدد الأبعاد الدول الأقل نموا (الصومال، موريتانيا، السودان، اليمن). بينما يسهم بعدي الصحة والتعليم أكثر في بقية الدول ذات الدخل المتوسط .

وعند مقارنة التطورات التي حصلت خلال الفترة 2008-2016 (مقارنة الشكلين 4 و 5)، نلاحظ أن هناك تحسن طفيف في الصومال والمغرب وموريتانيا ومصر (تقريبا ثبات مستوى الفقر المتعدد الأبعاد). في حين هناك نتائج جد مشجعة في جزر القمر (انخفاض من 0.41 إلى 0.18) والأردن (من 0.01 إلى 0.004) .

وعلى صعيد الدول العربية كمجموعة (الدول التي توافرت عنها البيانات وشملتها التقارير المختلفة) تبدو نسبة الفقر المدقع الأسري متواضعة على الصعيد الإقليمي، إلا أنها لا تكشف الصورة كاملة، إذ تبلغ نسبة عدد الفقراء فقرا مدقعا 13.4 في المائة (38.2 مليون نسمة) ،أما النسبة التي أظهرها دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع فهي 6.6 في المائة. أما مستوى الفقر الذي يتضمن أيضا الفقر المدقع، فهي أعلى بكثير، .فتبلغ نسبة عدد الفقراء في عشر بلدان عربية توافرت عنها البيانات نحو 40.6 في المائة (116.1 مليون نسمة)، بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد 20.6 في المائة. ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر (مؤشر شدة الفقر) نحو 50 في المائة لكل من الفقر المدقع والفقر.[8]

ويمكن تصنيف الدول العربية التي توافرت بشأنها أحدث البيانات حول الفقر المتعدد الأبعاد في ثلاث مجموعات استنادا إلى معدلات الفقر فيها . وكما يظهر في الشكل6، فبالنسبة للفقر الأسري، تشمل المجموعة الأولى البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر المدقع والفقر، وتضم الأردن وتونس والجزائر ومصر. أما المجموعة الثانية فتشمل المغرب والعراق، وفيهما مستويات منخفضة من

الفقر المدقع ومتوسطة من الفقر .أما المجموعة 3 فتضم بقية البلدان الأقل نمو ا، أي جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن، ولديها مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر.

الشكل رقم 06: مستوى الفقر الأسري وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لمجموعات من البلدان العربية وفق أحدث البيانات

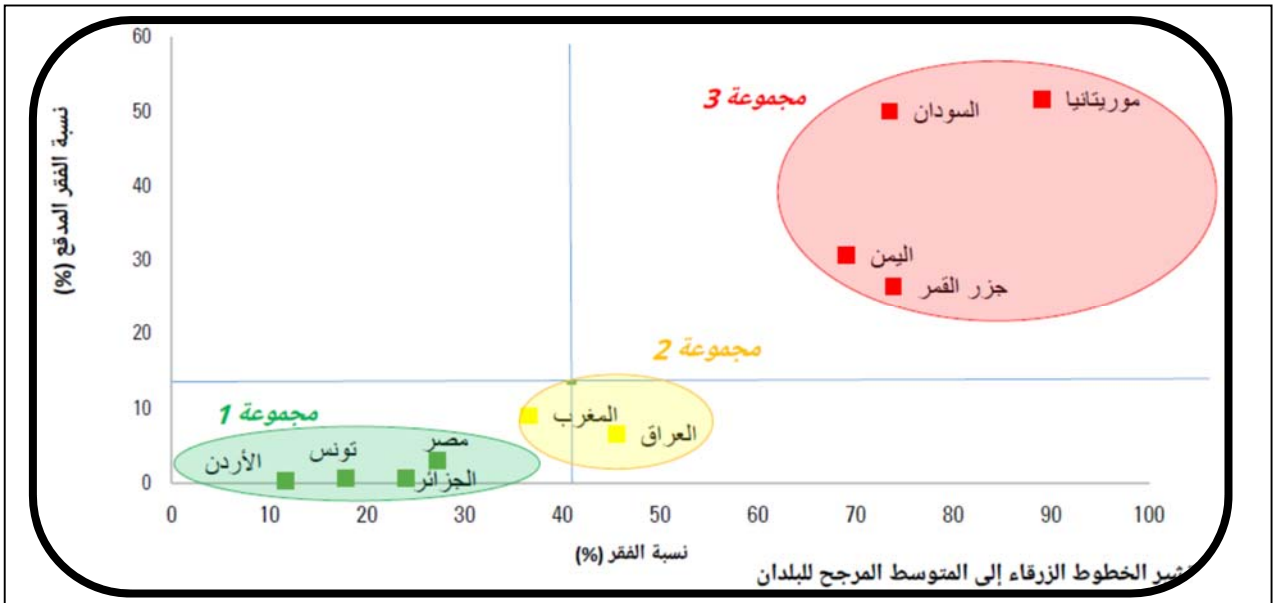

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، المرجع السابق.ص:16.

استنادا إلى البيانات الموضحة في الشكل 6، يمكن استنتاج أن 41 بالمائة من سكان هذه الدول يقعون تحت تصنيف أسر فقيرة و 13 بالمائة منهم في فقر مدقع. ويظهر جليا نسبة الفقراء في هذه الدول تزيد على نسبة الفقراء فقرا مدقعا، لكن يبدو أيضا أن تقليص حجم الفجوة بين الفقر المدقع إلى الفقر كبير جدا. وتقوّض هذه النتيجة الاستنتاج الشائع القائل بأن الفقر في المنطقة العربية متدنّ . فالحرمان ظاهرة واسعة الانتشار بالفعل، ولا يقتصر على البلدان الأقل نموا .ويتفاقم تحدي الفقر نظرا لارتفاع قابلية الوقوع في الفقر كذلك. وتعتبر الأسر معرضة للوقوع في الفقر إذا كان مجموع أوزان مؤشرات الحرمان لها أعلى من 20 في المائة لكن أقل من 33.3 في المائة، وعلى صعيد مجموعة الدول العربية التي توافرت بشأنها بيانات حديثة، فإن11.8 في المائة من الأسر معرضة للوقوع في فقر مدقع، وتزداد هذه النسبة في المجموعتين 2 و 3 لتصل إلى 16.2 . و 20.4 في المائة على التوالي كما في الشكل 7.

وتختلف النتائج عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر .فمع أن بلدان المجموعتين 1 و 2 لديها نسبة منخفضة نسبيا من الفقر، إلا أن نسبة أكبر بكثير من السكان معرضة للوقوع في الفقر 27.1 في المائة في المجموعة 1 و 31.0 في المائة في المجموعة 2 . و إجمالا فإن ربع سكان الدول التي شملتها البيانات معرضون للوقوع في الفقر، ما يعني أن ما يقرب من ثلثي سكانها إما فقراء أو معرضون للفقر.

ومع أن نسبة الفقراء فقرا مدقعا متدنية جدا في بلدان المجموعتين 1 و2 ، إلا أن الصورة تتغير عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، خاصة في بلدان المجموعة 2 حيث يعاني 11.6 في المائة من السكان درجة حرمان أعلى من 50 في المائة، مقابل نسبة 5.4 في المائة فقط في بلدان المجموعة 1 . من ثمَّ يشير الشكل 7 إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه بلدان المجموعتين 1 و 2 هو التعامل مع النسبة

الكبيرة من السكان المعرضين للوقوع في الفقر .أما بلدان المجموعة 3، فتحتاج إلى التخفيف من حدة الفقر المدقع الذي يؤثر على نحو نصف مجموع سكانها.

الشكل 07: نسبة السكان غير الفقراء والمعرضين للوقوع في الفقر والفقر المدقع

عبر مجموعات من البلدان العربية التي توافرت بشأنها البيانات

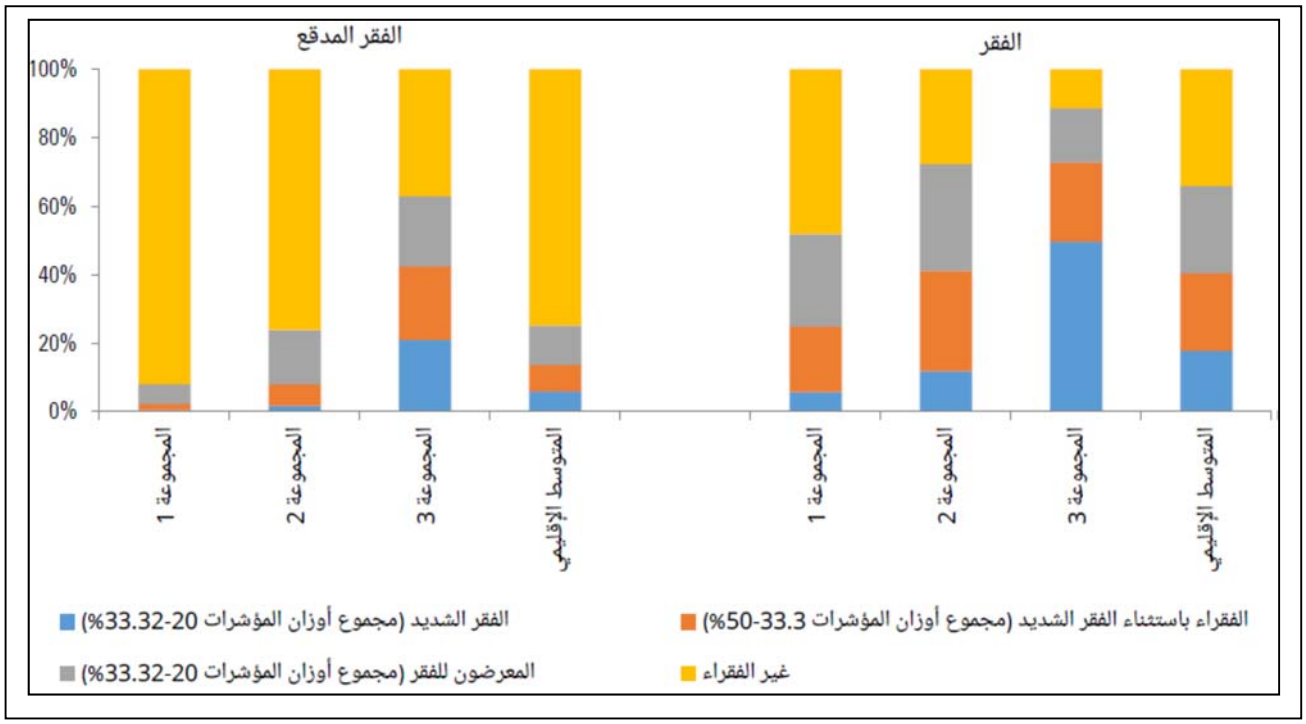

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، المرجع السابق.ص:20.

يظهر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، خصائص أخرى لنمط الفقر في الدول العربية. يُظهر التحليلُ أن عدم المساواة في توزيع الفقر مرتفع على الصعيد المكاني(بين المناطق الريفية والحضرية؛ وبين المحافظات أو الولايات داخل البلدان، وبين مختلف مجموعات البلدان)، وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية(مثل الأسر المعيشية الأكبر حجما، فإن الأسر الأقل ثراء والأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم أكثر عرضة للفقر. يوضح الشكل 8 ملخصا لهذه التباينات.

الشكل08: نسبة الفقراء وفقاً لخصائص الأسر المعيشية

عبر مجموعات من البلدان العربية التي توافرت بشأنها البيانات

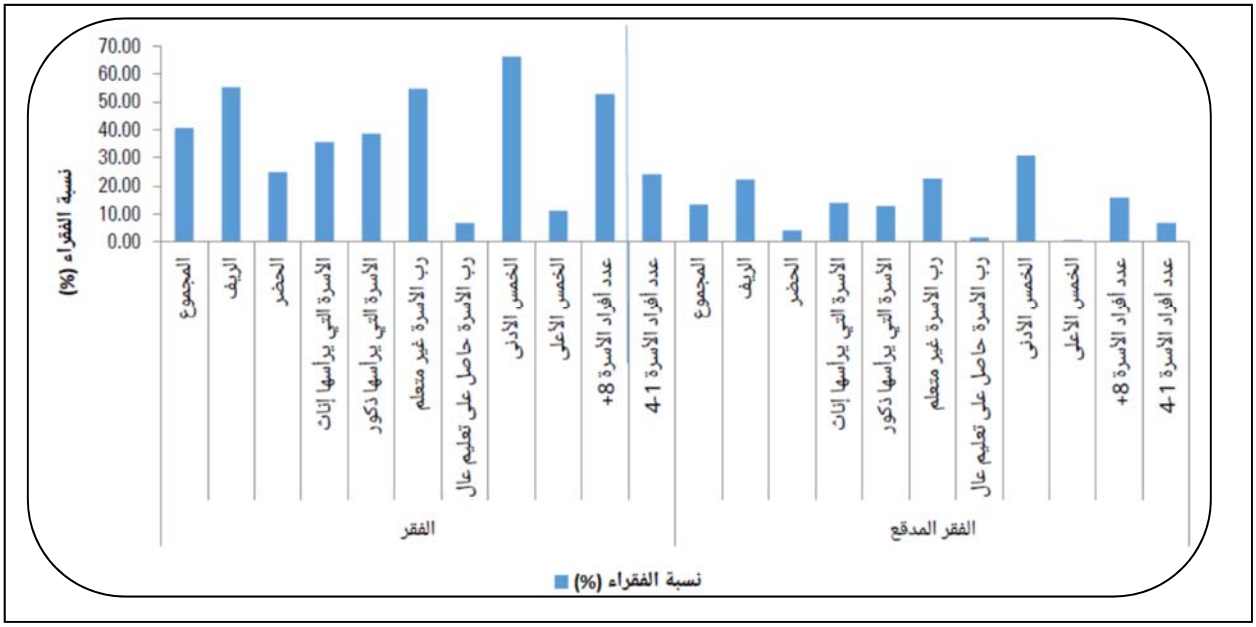

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، المرجع السابق.ص:22.

يظهر الشكل، أن نسبة الفقراء (سواء الواقعون في الفقر المدقع أو الواقعون في الفقر) أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، وفي الأسر التي يكون فيها من يترأس الأسرة غير حاصل على تعليم بالمقارنة إلى تلك التي يكون فيها حاصلا على تعليم عالٍ، وفي الأسر التي تقع في أدنى مرتبة من مؤشر الثروة . فمن حيث الفقر(الذي يعتمد على العتبات الأقل حدة في تعريف الفقر)، فنسبة الفقراء في الأسر التي ترأسها إناث أقل بقليل منها في الأسر التي يرأسها ذكور، لكنها أكثر قليلا من حيث الفقر المدقع (الأكثر حدة) والأهم من ذلك أن الشكل يظهر أن الأسر التي ترأسها الإناث أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعة3 ، والأسر التي يرأسها ذكور أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعتين 1 و 2 .

ويظهر أن قيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية أعلى بكثير من القيم في المناطق الحضرية في كل من الفقر المدقع والفقر .فعلى مجموعة البلدان ككل، تبلغ قيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع 1.87 في المائة لسكان الحضر و 11.26 لسكان الريف .وكذلك تبلغ هذه القيم للفقر 11.4 في المائة لسكان الحضر و 29.2 في المائة لسكان الريف، وينطبق هذا الارتفاع في دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية على كل البلدان كما هو موضح في الشكل9.

وعلى الرغم من أن أقل من نصف سكان البلدان يسكنون المناطق الريفية، فإن 83 في المائة من السكان الواقعين ضمن الفقر المدقع و 67 في المائة من الواقعين ضمن الفقر يقيمون في المناطق الريفية.

الشكل09: دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية عبر مجموعات من البلدان العربية التي توافرت بشأنها البيانات

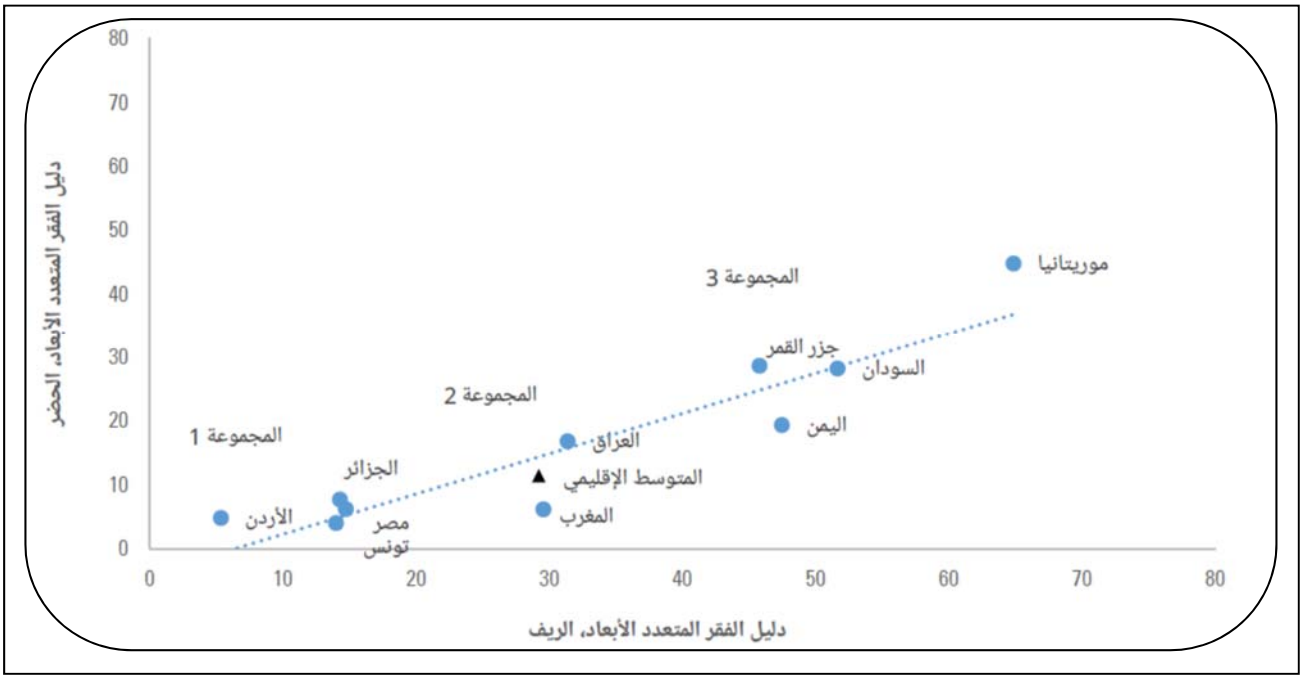

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، المرجع السابق.ص:23.

5. خاتمة

لا يوجد مقياس مقبول عالميا للفقر وعدم المساواة. ولذلك يوجد عدد من المناهج المختلفة التي تساعد الممارسين المهتمين بقضايا الفقر على تحديد مؤشرات الفقر وعدم المساواة التي تطابق وضعهم المحدد. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم الاعتماد على مؤشر واحد – حتى ولو كان صحيحاً – بل يجب الاعتماد على عدة مؤشرات قادرة على أن تعكس الجوانب المختلفة للظاهرة. وفي ظل السياسات التنموية المختلفة، يستلزم الأمر المراجعة العلمية للمقاييس المختلفة للفقر حتى تعكس الصورة العددية والتركيبية للفقراء في المجتمع، وكذلك حتى يمكن من الحكم على جودة وأداء السياسة المتبعة.

وفي المنطقة العربية تحديدا، ثمة العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر، ولكن من المؤسف أن أبعاد الفقر هذه في الغالب غائبة عن النقاش العام على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ومن الواضح أن البلدان العربية تواجه تحديات خطيرة في الحد من الفقر لأن التقديرات تشير إلى أن حجم الفقر وعمقه كبيران للغاية. لذا لا يمكن اعتبار مؤشرات فقر الدخل المطلقة وحدها، أو حتى مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد، كافية للتعبير عن مستوى هشاشة الاستقرار والتماسك المجتمعي في الدول العربية؛ حيث أن مفهوم الفقر المبني على خط مطلق لفقر الدخل لا يعبر بشكل ملائم عن درجة رضا كل فرد عن وضعه الاجتماعي، وعن وضع كل فرد بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع ، ولا يأخذ في الاعتبار مستوى حصول الأفراد على الخدمات الأساسية وتطلعات أفراد المجتمع ونظرتهم للمستقبل. فيمكن لمؤشرات فقر الدخل المطلق أن تتحسن لو ارتفع دخل/إنفاق كل الشرائح الدخلية، دون تسجيل أي تحسن في مؤشرات الدخل النسبي التي تتوقف عادة على متوسط أو وسيط الدخل أو الإنفاق. كما يمكن لدخل الفرد أن يرتفع دون وجود رضا عن الوضع الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بأوجه عديدة من الحياة مثل الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية والحرّيات.

وما يظهره مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في مجموعة من الدول العربية التي توافرت بشأنها بيانات، أن الفقر أشد انتشارا مما كان متصورا، وهو نحو ضعف معدل الفقراء في المنطقة المقاس باستخدام مقياس خطوط الفقر النقدية الوطنية. كما أن عشرات الملايين من الأسر معرضين للوقوع في الفقر، وشدة الحرمان بين الفقراء مرتفعة إلى حد مقلق في البلدان الأقل نموا. وعلى الرغم من أن الفقر المدقع منخفض نسبيا في المنطقة، فإن الفقر واسع الانتشار ولا يقتصر على البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. وبلغ العدد التقديري للفقراء في المنطقة العربية 116 مليون نسمة في عام 2017، أي 40.6 في المائة من مجموع سكان البلدان التي توافرت بشأنها البيانات.

وبرغم الجهود التي بذلتها هذه الدول على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الفقر ، إلا أن العديد من المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر في بعض البلدان تبدّدت بسبب التحوّلات السياسية والنزاعات، التي أثرت ولازالت تؤثر في العديد من البلدان على نحو مباشر وعلى بقية البلدان بصورة غير مباشرة، لكن تأثيرها في كل بلد يختلف عن البلد الآخر.

إن التحديات المرتبطة بالقضاء على الفقر في الدول العربية توجب إيلاء عناية خاصة للعديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإصلاحية العاجلة، ومع ذلك، وعند تأطير هذه الإجراءات يجب على البلدان العربية أن تفكر فيما يتجاوز الإصلاحات المؤقتة، وإلى معالجة الأسباب الجذرية لتحديات الفقر، لأن خطورة وتعدد التحديات التنموية التي تواجه المنطقة تتطلب

سياسات مختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي ، على ضوء ذلك، فإننا نقترح مجموعة من التوصيات للتدخلات الضرورية على مستوى السياسات في هذه الدول:

- لابد من تقييم الفقر من منظور كلي يراعي الأبعاد المتعددة للفقر. وقد سُجلت محاولات على هذا الصعيد، منها دليل الفقر المتعدد الأبعاد، لكنها تقتصر على أبعاد التنمية البشرية، ويبقي قياس الفقر في نطاق ضيق. ومن الإضافات الأخرى التي يمكن أن تدعم قياس الفقر إدراج الفقر بين الأطفال، باستخدام منهجيات مثل تحليل الحرمان المتعدد الأوجه . لذلك من الضروري تقييم الفقر داخل الأسرة لرصد الفوارق بين الجنسين في التحكم بالأصول، وفي توزيع حقوق الإرث، لأن هذه من المؤشرات الهامة لقياس الإمكانات البشرية.

- إتباع سياسات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل لصالح الفقراء بصورة مباشرة، وتهيئة بيئة تمكينية تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي بمعدل أسرع من معدل زيادة دخل بقية السكان، ما يؤدي إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى .ويحتاج تحقيق ذلك إلى سياسات اجتماعية ومالية فعالة. ومن الأمثلة الملموسة لتلك السياسات إعادة توجيه دعم الوقود، الذي يعود معظم نفعه على الأثرياء، ليتدفق عبر قنوات الإنفاق لصالح الفقراء في تحويلات الدخل والأمنٍ الغذائي وبرامج العمالة، لاسيما في المناطق الريفية التي يعيش فيها غالبية الفقراء من المواطنين.

- اعتماد نُظم حماية اجتماعية للجميع، ولاسيما الفقراء والضعفاء، وضمان الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية وعلى حق امتلاك الأصول والموارد الطبيعية والتصرف فيها، والحصول على التكنولوجيا والخدمات المالية. وتشمل المزيد من الأدوات المحددة لمثل هذه التوجهات الشاملة للحد من الفقر تصميم شبكات أمان اجتماعي تعالج تحديدًا فقر الدخل. وتشمل التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية ودعم الإسكان، وتوسيع شبكة الضمان والتأمين الاجتماعيين،

- الاستثمار في البشر باعتباره عنصرًا هامًا في استراتيجيات الحد من الفقر. مع التأكيد على بناء القدرات البشرية والتخفيف من العقبات أمام أفقر شرائح المجتمع. إذ يجب على البلدان المعنية أن تبحث عند تصميم السياسات العامة عن خيارات لضمان التحاق وانتظام كل طفل بالدراسة ولضمان بقائه فيها لإتمام تعليمه الإلزامي.

- زيادة القدرات الإحصائية لقياس ورصد الفقر مع التركيز على القياس المتعدد الأبعاد، واستخدام البيانات استخداما تحليليا لأغراض صنع القرار من خلال بناء نظام معلومات لتجميع كل البيانات المتاحة ذات الصلة بالفقر وفرص العمل، وصياغة البرامج الإقليمية لتعزيز القدرات المؤسسية بما يسهم في دعم اتخاذ القرار، مع تطوير منهجيات متسقة للمنطقة العربية في مجالات قياس الفقر، بما في ذلك تجميع قاعدة بيانات لجميع المنهجيات المستخدمة لتقيم الإجراءات الخاصة بالفقر، والاستناد إليها في وضع خرائط الفقر.

- تدعيم القدرة المؤسسية الإقليمية لتصميم ورصد الإستراتيجية المتكاملة لصالح الفقر وصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والعمل على اقتراح السياسات لكل بلد وعلى المستوى الإقليمي.

6. الهوامش

[1] أنظر لمزيد من التفصيل:

- عدنان بدران (2002)، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 200 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ص: 8-9.
- ستيفن بي . جنكيز وجون مايكلرايت (محررين) وآخرون (2009)، منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 363 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت . ماي 2009. ص:45.

[2] اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، قياس الفقر في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي (2015)، جدة، ص: 11-12.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية في العالم 2010: الثروة الحقيقة للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك- جنيف، ص: 96.

[4] نفس المرجع، ص: 97.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية (2016)، بيروت.ص: 3.

[6] جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص: 34.

[7] نفس المرجع، ص: 34.

[8] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (2017)، بيروت.ص: 15-16.

7. المراجع

- عدنان بدران (2002)، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 200 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية (2017)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت.
- جامعة الدول العربية (وآخرون) (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبوظبي.
- جامعة الدول العربية (وآخرون) (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبوظبي.
- جامعة الدول العربية (وآخرون) (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، أبوظبي.
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) (2015)، قياس الفقر في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي، جدة.
- ستيفن بي.جنكيز وجون مايكلرايت (محررين) وآخرون (2009)، منظور جديد للفقر و التفاوت، ترجمة: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 363 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .

- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط (2014)، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، الرباط.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية (2016)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، بيروت.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية في العالم 2010: الثروة الحقيقة للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك- جنيف.